السفير

٢٠١١/١/١٣

# لقاء اقتصادي لبناني ووفداً من رجال الأعمال في موناكو: تبادل الخبرات والشراكة وتطوير العلاقات التجارية

المتحدثون في اللقاء الاقتصادي (علي علوش)

شهدت غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان لقاء اقتصادياً موسعاً بين وفد رجال الاعمال المرافق لأمير موناكو ألبير الثاني في زيارته الى لبنان وبين القطاع الخاص اللبناني، امس في فندق فينيسيا، بمشاركة وزيرة المال ريا الحسن، وزير العلاقات الخارجية في امارة موناكو جوزيه باديا، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير، رئيس جمعية المصارف في لبنان جوزف طربيه، رئيس غرفة تجارة وصناعة موناكو ميشال دوتا، وعدد من رؤساء الغرف ورجال المال والاقتصاد ..

بدأ اللقاء أعماله بجلسة افتتاحية، تحدث فيها رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير، ورئيس غرفة موناكو ميشال دوتا، ورئيس جمعية المصارف في لبنان جوزف طربيه، وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ووزيرة المال ريا الحسن. كما تضمن جلستي عمل حول فرص الاعمال والاستثمار والنظام المصرفي والمالي والسياحة في كلا البلدين .

شقير

تحدث شقير منوهاً بأهمية هذا اللقاء الاقتصادي، معتبراً أن وجود الوفد الفرنسي يكرس التعاضد ما بين الاقتصاد والسياسة، وقال إن تاريخ اللبنانيين في الامارة عريق ويتطور بشكل ايجابي، وقد حان الوقت أن ترتقي الصداقة التي بناها القطاع الخاص الى المستوى السياسي بين الدولتين .

وقال شقير إن الأزمة أخّرت تنفيذ خصخصة المؤسسات الاقتصادية الباقية في عهدة الدولة، لا سيما شركات الاتصالات والكهرباء، فالقرار متخذ منذ زمن بهذا الشأن. وأضاف شقير إن الهدف الذي وضعناه أمامنا يرتكز الى عوامل ثلاثة أساسية - :انفتاح الأسواق انسجاماً مع العولمة مع إعطاء الأفضلية الى منطقة البحر الأبيض المتوسط. - المعرفة، هي ركيزة اقتصاد السوق، والمصدر الأساسي للجدوى. - الميزة التي اكتسبها القطاع .

دوتا

وألقى دوتا كلمة، أشار فيها الى أن زيارته اليوم بمناسبة الزيارة الرسمية الأولى للأمير ألبير الثاني الى لبنان، ونحن نطمح لتنمية علاقاتنا الثنائية على مختلف الأصعدة، خصوصاً ان العلاقات بين مجتمعي الأعمال والشركات في البلدين قوية، فضلاً عن التقارب الثقافي بينهما، مشيراً الى توقيع اتفاقات شراكة بين شركة الاتصالات في موناكو وعدد من الشبكات التلفزيونية اللبنانية. كما أعرب عن سروره لتوقيع اتفاق تعاون بين غرفتي بيروت وجبل لبنان وموناكو .

طربيه

ومن جهته، شدّد طربيه على متانة الاقتصاد اللبناني بالرغم من الأزمات التي عصفت به طوال سنوات عديدة حيث أن سياسة الدولة لجهة عدم التدخل في الاقتصاد مهّدت لتطور قطاع خاص ديناميكي قوامه حرية تنقل الأشخاص والبضائع والأموال وحرية أسواق القطع والتحويلات، إضافة إلى نظام ضريبي معتدل يبلغ أعلى معدل ضريبة دخل للافراد ٢٠ % بينما يصل معدل ضريبة دخل الشركات إلى ١٥%، إضافة إلى إعفاءات ضريبية وغيرها من الضرائب غير المباشرة التي تشكل عوامل جذب للمستثمرين .

وبعدما تحدّث عن القطاع المصرفي اشار طربيه إلى أن الاداء الاقتصادي يبقى إيجابياً بصورة عامة بفضل قطاع خاص ديناميكي وقطاع مصرفي صلب وسليم منتشر إقليمياً يساهم في ازدهار اقتصاد بلد لا يتعدّى سكانه أربعة ملايين نسمة وهو محدود الموارد الطبيعية المستثمرة حالياً. وتمنى ختاماً للوفد زيارة ناجحة في لبنان .

سلامة

ومن جهته، نوه سلامة بهذا الحدث المهم، وقال إن لبنان تجنبَ الأزمة المالية التي ضربت البلدان المتقدمة في صميمها والتي لا تزال أوروبا تشعر بترددداتها. وأشار الى ان النموذج الذي اعتمدَه مصرف لبنان منذ التسعينيات هو أحد الأسباب، التي سمحت للبنان بأن يبقى بمنأى عن هذه الأزمة. وقال إن التعاميم المختلفة التي أصدرها

المصرف المركزي شدّدت على استدانة معتدلة .
وأوضح أنه في القطاع المصرفي اللبناني، بلغت نسبة الأموال الخاصة الأساسية ٧%، تمشيا مع مقررات بازل ٣. «ونحن ندرس إمكان رفع هذه النسبة إلى ١٠%. ولا نستبعد أن يرتفع الاحتياطي العام على محفظة القروض من 0.75%إلى ٢ .«%
وقال سلامة «شددنا على فصل واضح بين دور المصارف التجارية ودور مصارف الأعمال، وذلك تفاديا لتوظيف سيولة المصارف التجارية في استثمارات طويلة المدى غير سائلة أو في المضاربة. وفي لبنان، لا يزال المصرف المركزي يشرف على الرقابة المصرفية وعلى هيئة التحقيق الخاصة المعنية بمكافحة تبييض الأموال». ورأى أن من شأن هذه الآلية أن تضمن رؤية أشمل للقطاع وأن تمنع التمويه عن أي حالة بسبب سيادة البيروقراطية .
الحسن
وأشادت وزيرة المال ريا الحسن بزيارة الوفد الفرنسي، كما أشادت بدور امارة موناكو على الصعيد السياحي والمصرفي. وقالت «بين موناكو ولبنان روابط كثيرة يجب تعزيزها فضلا عن صلات اخرى ينبغي استحداثها .«واعتبرت أن لقاء اليوم، يأتي في مرحلة مهمة جداً، تنشغل فيها الاسواق المالية العالمية بتحديين رئيسين، يتمثل الاول في مسألة الدين السيادي الاوروبي، التي ظهرت ما ان بدأ لاقتصاد العالمي يشهد بوادر انتعاش اثر الازمة المالية التي اندلعت في العام ٢٠٠٨، اما التحدي الثاني فيكمن في الاضطرابات التي تشهدها الاسواق المالية وفي كون استعادة ثقة المستثمر تحتاج الى وقت .
ورأت الحسن أن هذه العوامل كلها ساهمت في صمود لبنان عبر السنين. واليوم، علينا الاستفادة من هذه التطورات الإيجابية. و«في هذا الاطار علينا التركيز على ثلاث دعائم رئيسة: الحفاظ على الاستقرار السياسي، الاستمرار في خفض نسبة الدين الى إجمالي الناتج المحلي، اعتماد الإصلاحات الهيكلية (البنوية) والاستراتيجيات الداعمة للنمو .«
جلسة اولى
وعقدت جلسة اولى خصصت لممثلي القطاع الخاص في موناكو، تناولوا فيها العلاقات الاقتصادية بين البلدين وسبل تعزيزها والافادة القصوى من التقارب الاقتصادي والثقافي بين البلدين. وشارك في الجلسة وزير العلاقات الخارجية في الإمارة، مدير عام وزارة السياحة والمؤتمرات ميشال بوكييه، نائب رئيس اتحاد موناكو للنشاطات المالية انطوني ستانت، مدير الفنادق والمنتجعات السياحية ميشال سابو، رئيس غرفة موناكو، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في موناكواندريه كاريتو .
وبالنسبة للأعمال بين القطاعين الخاصين في البلدين، شدد المشاركون على ضرورة زيادة التبادل التجاري واتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها تنمية العلاقات الاقتصادية بأشكالها المختلفة، «لا سيما أن هناك تقارباً كبيراً بين البلدين بالنسبة لمناخ الاعمال والاستقرار المالي والسرية المصرفية .«
جلسة ثانية
وعقدت جلسة ثانية مشتركة، تحدث فيها بداية رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان »ايدال» نبيل عيتاني، موضحاً أن الاستثمارات الاجنبية المباشرة نمت بمعدل ثابت في السنوات الاربع الأخيرة ليصل الى ١٦%. ولفت عيتاني الى أن قطاع العقار والسكن جذب النسبة الأكبر من هذه الاستثمارات وشكل حصته نحو ٧٠% يليه قطاع السياحة بنسبة ٢٢ .%
وأجرى مدير عام جمعية المصارف مكرم صادر مداخلة تحدث فيها عن ميزات القطاع المصرفي، فقدم عرضاً مفصلاً عن وضع المالية العامة في لبنان، لافتاً الى تقلص الدين العام بالنسبة الى الناتج المحلي، كما تحدث عن نقاط القوة في ميزان المدفوعات اللبناني، وشرح الميزات التي يتمتع بها القطاع المصرفي اللبناني الذي يتوسع في الاسواق العربية والعالمية، ولفت الى الموارد البشرية اللبنانية والنظام الداخلي ومعرفة المصارف بالزبائن الاقليميين، علماً أن المصارف اللبنانية تتبع المعايير العالمية في الصناعة المصرفية .